مؤسسة الأنبا بيشوي مطران دمياط للكذب والتدليس

دكتور

جورج حبيب بباوي

٢٠١٨

www.coptology.org

يأبى الأنبا بيشـــوي وكتائبه الإليكترونية إلا أن يكونوا متواجدين على الســـاحة. يخافون الأفول ولا يرتعبون من الدينونة المخيفة والنار العتيدة أن تأكل المضـــادين؛ لذلك تجدهم وقد أفلســـوا، يبحثون في أوراقهم القديمة، فلا يجدون إلا ما أثمت به أيديهم، وما سبق وافتروه. فلأننا كتبنا في مقال سابق بمناسبة قرارات المجمع المقدس الأخيرة "أن الأنبا بيشوي لا يصلح لتولي مسئولية أي حوار في الكنيسة لأنه لا يتصرف كأب، بل اعتاد – قرابة أربعين عاماً– على أن يقوم هو بدور الخصـــم، وهو بحكم تكوينه الروحي والثقافي لا يقبل رأياً، بل ويرفض أن يســـمع"، فلأننا كتبنا هذا، انبرى أســـتاذ اللاهوت الدفاعي عن الأنبا بيشـوي، يمارس وظيفته، انطلاقاً من منصـة "العقيدة القبطية الأرثوذكسـية" المدشـنة بيد صـاحب النيافة الأنبا موسـى، فلم يجد إلا إعادة نشـر لائحة الكذب والتزوير والاتهام الباطل الذي لا يســـنده دليل، والتي تحوي ٣٣ اتهاماً تكشـــف بحد ذاتها عن التلفيق والتدليس، مصـــرين بذلك على الاعتراف أمام الملأ بانهم هم من صـــاغوا الزور محاولين إلباسـه ثوب اليقين وهما وإيهاماً لبسـطاء الشـعب بأنهم حراس العقيدة وحماة الإيمان، وهم ليسوا إلا ذئاباً خاطفة.

ولنعد خطوة إلى الوراء، فلم يقنع الأنبا بيشـوي بقرار الحرمان الأول الذي صـدر عن لجنة العقيدة والطقوس في ٢٠٠٢ لأنه كان يتضمن حرمان التعليم بالشركة في الطبيعة الإلهية، وكل من ينادي أو يعلِّم به، ولكن الوضـــع اختلف كثيراً بعد نشـــر مقالات ودراسات عن الموضوع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولذلك سعى لأن يستصدر قراراً آخر في ٢١ فبراير ٢٠٠٧، أي بعد خمس ســنوات من القرار الأول، بتوقيع ٦٦ أســقفاً فقط، دون باقي الأساقفة، ليضـمن سـريان القرار السـابق، ولكن عن طريق سـلسـلة من الأكاذيب يأتي على رأسها أنني انضممت إلى الكنيسة الروسية، ثم الأنجليكانية. ولم يسأل هو ولا الموقعون معه، الأنبا شـــنودة الثالث عن الحقائق التي تقف خلف بعض الاتهامات الواردة في هذه اللائحة، والتي تجعل منها كذباً صـريحاً وتدليسـاً فاضـحاً، فقد زارني الأنبا

شنودة أثناء الدراسة في انجلترا ١٩٦٨ كأسقف للتعليم، وكان يعلم أنني أخذت تصريحاً بالتناول في الكنيسة الروسية من قداسة البابا كيرلس السادس. فيما بعد، وفي سعيه الحثيث على أن استجدي رغيف الخبز أنا وأسرتي، حاول منع جامعة برمنجهام من حصولي على وظيفة بعد سفري إلى انجلترا في ٢٠٠٢، ولكنه لم يجد آذاناً صاغية تقبل شكايةً بدون دليل. ولما انتقلت للتدريس في كلية اللاهوت في جامعة نوتنجهام ٢٠٠٤، بعث بشكوى ضدي إلى الأسقف الإنجليزي، لم تجد لها مكاناً في بلدٍ لا يحكم إلا بدليل، وجاء الأسقف وحضر محاضراتي للطلبة وانتهى الأمر عند هذا الحد. لا أعرف لماذا كانت لديه رغبة جامحة عبَّر عنها صراحة للبعض في أقف على أبواب الكنائس لكي استجدي لقمة العيش، ولكن -شكراً للرب- ما كان لي من تقدير في العمل المسكوني والدراسة الأكاديمية في جامعة كمبردج، أعطاني الحصانة الكافية ضد كل اعتداءٍ على حريتي.

وكان الأنبا شنودة يعلم، أنني وأنا مقيم في مصر، كانت معاهد اللاهوت تدعوني -تحت سمعه وبصره- للتدريس، ولذلك فالاتهام بأنني اتنقل بين معاهد اللاهوت، يحمل في طياته تجاهل أنني كنت سكرتيراً لرابطة معاهد اللاهوت في مصر وسوريا ولبنان، وكان هو نفسه مع الشهيد الأنبا صموئيل قد اختار لي هذه الوظيفة قبل حضوري إلى القاهرة بعد انتهاء سنوات البعثة ١٩٧٠.

وإذا جئنا إلى ما يحتويه دفاع استاذ اللاهوت الدفاعي عن الأنبا بيشوي، من تدليس، فإننا نواجه أولاً ما ادعاه كذباً بصحة قرارات المجامع التي حرمت هراطقة مثل سابيليوس ونسطور غيابياً؛ لأن هؤلاء وغيرهم لم يحاكموا غيابياً؛ لأن حتى أريوس ونسطور لم يحرما من حق الدفاع عن النفس وهو الحق الكنسي والقانوني الذي حُرمتُ أنا منه، ولذلك فإن كل قرار مبني على محاكمة غيابية هو قرار باطل لا قيمة له، والادعاء بغير ذلك كذبٌ لا يليق بمسيحي، إلا أن يكون قد باع قلبه للكذاب وترك مسيحيته.

أما قائمة الاتهامات التي حوت ٣٣ اتهاماً بلغت من الفجاجة والسذاجة، بل والغباء حداً يجعلها لا تصدر إلا ممن حُرمَ من العقل، وتعذَّر عليه التفكير السليم.

فجميعها اتهامات بلا أدلة، وسخافات لا مثيل لها، نرجو من القارئ العزيز أن يعذرنا في التعليق على بعضها:

– الادعاء بأنني قلت إن الإنسان يصير أقنوماً، هو اتهام يفضح جهلهم، لأن الإنسان عند هؤلاء ليس شخصاً ولا هو صورة الله ومثاله، والكنيسة لديهم ليست جسد المسيح لها حياة واحدة هي يسوع الرب (وليس السيد المسيح كما يقولون خوفاً من الاعتراف بالرب)، ولذلك فإن الكذب الواضح، لا يبدو فقط في غياب الدليل الموثق، بل لأنه لم يوجد بعد عاقل واحد قال أو كتب إننا نصبح مثل أقانيم الثالوث.

– مهاجمة سر الإفخارستيا حسب معتقد الكنيسة في الوقت الحاضر مع الادعاء ببطلان تعليم التحول الجوهرى تحت أعراض الخبز والخمر. وهو هراءٌ يقطع بجهلهم بالتاريخ وبنصوص الصلوات الليتورجية؛ لأننا لا نؤمن بالتحول الجوهري، بل بالاستحالة السرية، أو بالحري بنقل الروح القدس للخبز والخمر إلى جسد الرب ودمه، وهكذا أثبت هؤلاء أنهم لا يعرفون حتى صلوات القداسات القبطية التي يصلونها على الأقل في أيام الآحاد.

– ما ورد في الادعاء رقم ١٣، لا يقطع فقط بالجهل بالتاريخ، بل يحول لاهوت الكنائس الإنجيلية إلى صيغ عقائدية تجعل كل من ينكر ما ورد في الاتهام بأنه غير أرثوذكسي، وهي حسب صياغة الأنبا بيشوي: "مهاجمة فكرة إيفاء العدل الإلهي بالصليب، ورفضه فكرة العقوبة ... إلخ". وقد تعذَّر على الأنبا بيشوي أن يقدم نصا واحداً من العهد الجديد عن إيفاء العدل الإلهي، وهو ما يقطع بأن القرار الذي استصدره الأنبا بيشوي في عام ٢٠٠٧ هو جهل وفضيحة وقَّع عليها ٦٦ أسقفاً دون علم أو دراية.

– أما الادعاء الوارد تحت رقم ١٦ — ١٧ بعدم أهمية طلب معونة الله، وأن من ينقاد لإرادة السيد المسيح يكون مثل مطية، فهو لغو من اللغو، وادعاءٌ أعمى لا يمكن أن يصدر منا، وما أسهل القص واللصق ونقل عبارات مبتورة من سياقها، وهو أسلوب

سبق وأن تفوق فيه الأنبا بيشوي على نفسه.

– أما الادعاء رقم ١٨ عن أن مارتن لوثر لم يهاجم الكهنوت كما تقدمه المسيحية الحقيقية، ولكنه فقط يهاجم أخطاء الباباوات في عصر الإصلاح، وبذلك يكون مارتن لوثر لم يرفض الكهنوت السليم، فهو ادعاءٌ مثير للدهشة؛ فلو كان المطران قد درس حركة الإصلاح، لَعلِم أن لوثر بالذات لم يرفض الكهنوت، بل كان الرفض ينصرف إلى رئاسة بابا روما، وهذا ثابت في مراجع وأدبيات حركة الإصلاح. والدليل على ذلك أنه بعد أن وُلِدت كنائس لوثرية انشقت على روما، أقامت هذه الكنائس أساقفةً وقسوساً، وبذلك يجب أن يتجه البحث الحقيقي ليس عن رفض الكهنوت، بل عن شرعية وقانونية الكهنوت في الكنائس اللوثرية.

– أما الاتهام الوارد تحت رقم ٢٠ بأنني قلت إن الإنسان أقدس من مياه المعمودية، فهو اتهامٌ غريب يكشف عن التلفيق والجهل بآن؛ لأنه ليس في التقديس درجات، ولكن إذا كان الإنسان مقدساً بالروح القدس إلى الأبد، فإن مياه المعمودية، حسب طقسنا القبطي، تعود إلى طبعها الأول مياهاً عاديةً، وبالمثل المذبح، فبالرغم من أنه مدشن بالميرون، إلا أنه لن يدخل حياة الدهر الآتي، فقط الإنسان هو من سيقوم بمجد المسيح نفسه، وهو ما ينكره الأنبا بيشوي الذي دأب على إنكار سكنى وحلول الروح القدس فينا.

– بالنسبة لما ورد تحت رقم ٢١، فلا شك أن تأله الإنسان في المسيح كان أحد براهين القديس أثناسيوس الرسولي نفسه في المقالات الثلاثة ضد الأريوسيين. أما اختزال قرابة ١٩٠٠ من عمر الكنيسة وحصرها في عصر الأنبا شنودة والأنبا بيشوي، والقول بأن التعليم الصادر عنهما هو التعليم الذي كان سائداً في الكنيسة طوال هذا الزمن، فهو دليل قاطع على الكذب الذي تفضحه المراجع ونصوص الآباء، وهو دليل كاشف عن الاستبداد والتسلط؛ لأنه لا يوجد شخصٌ ما مهما كان يمكنه أن يقول أنا الكنيسة، خصوصاً وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا مرجعية آبائية لما قاله الأنبا شنودة أو

كتبه، وقد اضطرت إحدى المدافعات عن الأنبا شنودة وتعليمه إلى الإقرار بهذه الحقيقة مؤخراً على صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

– ما ورد تحت رقم ٢٩، أي قبول المعمودية باسم الثالوث، وعدم إعادة معمودية الخارجين عن الإيمان هو قرار مجمع القسطنطينية في ٣٨١ وفي الرسالة الثانية للقديس باسيليوس الكبير. وبالتالي فالاتهام الموجه لي يقطع بجهل كاتبه.

– ما ورد في الادعاء رقم ٢٨ هو ضد كلام الرب يسوع نفسه عن عدم قلع الزوان، بل تركه ينمو مع الحنطة إلى يوم الحصاد، وهو يوم الدينونة، أإلى هذا الحد بلغت موجة الحقد؟!!

– الادعاء رقم ٢٣، وهو الادعاء بمحاولة إثارة مشاعر الآنسات والسيدات ضد الكنيسة بسبب منع الكنيسة للمرأة عموماً من دخول الهيكل، والمناداة بإمكانية دخولها أثناء القداس الإلهي في الهيكل الذى توجد فيه الذبيحة، ومحاولة إزالة الفوارق بين وضع المرأة في الكنيسة ووضع الرجل، هو ادعاءٌ ظاهر الخلط والتلفيق، وهو ادعاءٌ يهودي لا مجال له في كنيسة أرثوذكسية، وإلا لوجبت محاكمة الرسول بولس الرسول لأنه هو من قال: "في المسيح يسوع ليس ذكر ولا انثى". ولكن يبدو أن يهودية هؤلاء تبدو في شحن ذاكراتهم بأيام الطمث وإنكار قدسية المرأة، في حين أنه لا توجد فوارق لا في العقيدة ولا في القانون الكنسي بين الرجل والمرأة، ولم أكن أنا الذي رسمت ١٢ سيدة شماسة، بل الأنبا شنودة الثالث.

– أما الادعاء رقم ٢، فلا شك أن صادر عن شخصٍ فقد الإدراك تماماً، والحوار بشأنه والرد على مجنون إضاعة للوقت والجهد؛ لأننا بكل يقين على مثال المسيح هو الرأس ونحن أعضاء جسده.

– ما ورد تحت رقم ٣٠ بخصوص الأجساد الثلاثة، لا شأن لي به، فهو من اختراع الأنبا شنودة نفسه، وقد نقله عن كتب للدفاع عن الجسد الواحد، وكيف شاعت

هذه القصة في العصر الوسيط لكي تبرهن على رئاسة البابا الروماني لجسد المسيح، وتمزيق الكنيسة الواحدة إلى كنيسة منتصرة يرأسها المسيح، وكنيسة مجاهدة يرأسها بابا روما. وحينما ينسب هذا المدعي تعليم البابا شنودة عن الأجساد الثلاثة إليَّ يكون التدليس قد بلغ آخر مداه!!!

– أما ما ورد في الادعاء ٣٣ عن أن تعليم كالفن مأخوذ من ذهبي الفم، فالثابت أن كالفن تأثر بما درسه عند ذهبي الفم، وهو ما يظهر من مراجعة مؤلفات كالفن، أما أن كالفن قد اتبع ذات التعليم الرسولي، فهو ما لم يقل به أحد بالمرة سوى المجانين.

– الادعاء رقم ٩ عن القول بخلاص الشيطان، فهو ما هو منسوب إلى العلامة أوريجينوس، ولم أقل مطلقاً إن هذا هو رأي أورجينوس، بل هو كذب الغنوسيين وافترائهم عليه.

– الادعاء رقم ١٥ عن حالة الإنسان الروحية وقت انتقاله هو ادعاء كاذب، يدحضه اللص اليمين وديماس، الذي قال للرب كلمات معدودة: "اذكرني يا رب متى جئت في ملكوتك"، وهو الإنسان الوحيد الذي وعده رب المجد بالفردوس دون باقي البشر. مَن يعرف حالة الإنسان الروحية سوى الله؟ ولذلك ينضم إلى هذه الكذبة ما ورد تحت الادعاء رقم ١٤ عن مصير غير المؤمنين، وهو حق الخالق وحده؛ لأن من يعرف نهاية كل إنسان سوى خالقه؟ وكأن المطران صار إلهاً يملك أن يحكم على غيره من البشر، وينزع من اله حق الدينونة.

– تأمل جحم وقسوة وفساد الاتهام رقم ٢٤، وهو أن موهبة الكهنوت للمدعوين أما مواهب الروح القدس فهي لكل الشعب. كهنوت شعب المسيح هو كهنوت ملوكي حسب تعبير الرسول بطرس (١ بط ٢: ٩)، عندما يقول القديس بطرس الرسول: "أما أنتم فأمة مقدسة وكهنوت ملوكي"، فإن هذا الكهنوت لم ينزع الكهنوت الخاص، وحضور الشعب القداسات هو شرط لإقامة الذبيحة الإلهية لأننا نمسح بالميرون مسحة ملوكية إلهية. ولكن هذا لا ينفي بالمرة نعمة الكهنوت التي تعطى للمدعوين من الرب لخدمة

الشـــعب، وتنوع مواهب وعطايا الروح القدس حقيقة ثابتة لأن من أخذ من الرب عطية معينة، لا يترتب عليها أن تنفي العطايا الأخرى التي وهبت لكل جسـد المسـيح. وبالتالي فهو ادعاءٌ لا يصدر إلا ممن فقد الإدراك.

– أما عدد أسـرار الكنيسـة السـبعة، فهو عددٌ لم يُقرَّر في مجامع شـرقية بالمرة، ولكن الكنيسة البيزنطية نقلت هذا التعليم عن الغرب الكاثوليكي الذي وثَّق هذا الاعتقاد في مجمع ترانت (ق ١٦)، وعنه نقل الشـــرق كله. والمطالع للطقس القبطي يعرف أن غسـل الأرجل (اللقان) هو سـر من الأسـرار حسـب الصـلوات الطقسـية، وبالتالي فهذا الاتهام هو اتهام للطقس القبطي نفسه وليس لي شخصياً. هكذا بلغت ذروة الكذب إلى الحد الذي يعمى فيه كاتب الاتهام رقم ٣١ عن دراسـة طقس الكنيسـة التي أقامته مطراناً في غفلةٍ من الزمان.

– ما أغرب كذب المطران، فهو يعلم جيداً إن إعادة كرامة صـلوات الإكليل هي في العودة إلى المصادر الطقسية القديمة مثل طقس البابا غبريال الثامن، والصلوات القبطية التي دوِّنت في خولاجي الدير الأبيض، وهو الطقس المثالي الذي أرده الراحل الكريم الأنبا يوأنس مطران الغربية المتنيح في زواج د. يوسف مع د. هدى في طنطا، وقامت الدنيا لأنه لم يقل: "استلم يا عريس عروستك وحلالك (الإسـلامية)"، ولا: "أنت الرئيس عليها من بعد والديها"، وهي عبارة سبق أن رفضها الرجل الفاضل القمص صليب سوريال، ولكن لا مانع من حشد أكبر قدر من الأكاذيب ضد كاتب هذه السطور .

– ما ورد في الادعاء رقم ١١ بشأن التحريض على مشاهدة الأفلام وقراءة كتبٍ غير روحية، فهو قمة ازدواجية المعايير. فقد كنا قد تعرضنا لقصص دنيا الله، وأولاد حارتنا للأسـتاذ نجيب محفوظ ونقد ما ورد فيهما عن الله والإيمان. ولكن السـؤال: كيف يوجَّه لنا اتهام كهذا في حين أن الأنبا شـنودة الثالث كان هو من سـارع فأرسـل برقية تهنئة للأسـتاذ نجيب محفوظ بعد أن نال جـائزة نوبل!!! مَن يقبل الحجر على العقل إلا الجماعات الإرهابية؟

– إن عدم الخوض في تجربة الزواج يعدم الإحساس بوجود آخر مختلف، والذين لم يتزوجوا، أغلق عليهم التحرق فهم وجود الآخر، وتعذر عليهم أن يحبوا الآخر كأنفسهم حسب الوصية. أما الذين نالوا البتولية من الرب نفسه، فهم الذين فهموا المحبة وعاشوها، ولذلك فإن ما ورد بالادعاء رقم ٣ ليس إلا تدليس الكراهية التي تنكر علينا أن التمايز ضروري للمحبة، وهو ادعاء كاشف عن حقيقة نرجسية كاتبه.

– يكشف الادعاء رقم ٢٧ عن الخوف والرعب من دراسة اللاهوت في معاهد متخصصة، وهو الخوف الذي ركب عقل البابا شنودة ومن أحاط به من حرس كنيافة المطران. كان الدكتور وهيب قزمان قد قدم نسخةً من رسالته للدكتوراه عن النعمة عند القديس أثناسيوس إلى الأنبا شنودة، ورفض الأنبا شنودة الهدية خوفاً ورعباً؛ وكانت الحجة أن الأخ وهيب درس في انجلترا دون أن يرسله الأنبا شنودة للدراسة. كان البابا شنودة يخاف الدراسة المتخصصة، ولا زال الأنبا بيشوي يرهب الذين نالوا قسطاً من المعرفة لم يحصل هو عليه، والدليل على ذلك هو هذا الحشد من الأكاذيب والتدليس الذي فضح فيه نفسه عنما أنكر "أبوة العلمانيين"، وهو حال كل رهبان الشركة في عهد الأنبا باخوم الذي منع رسامة الرهبان لدرجات الكهنوت في قوانين الرهبنة (راجع الادعاء رقم ١٥).

ما الذي يقبع في الخلفية الذهنية لهؤلاء؟

لم نشأ أن نعرض لباقي الادعاءات، فهي ليست إلا تفاهات عقل فارغ من المعرفة، وإن كان محشوًّا بالكراهية والحقد. ولكن تلح علينا بعض الأسئلة التي تثير دهشتنا وتعجبنا: لماذا يصر هؤلاء على الإمعان في الكذب والتدليس إلى هذا الحد؟ ولماذا يحرصون على اللدد في الخصومة إلى هذه الدرجة؟ هل لذلك علاقة بإصرار كل من الأنبا شنودة والأنبا بيشوي على التعليم بمعاقبة الآب للابن له المجد على الصليب؟ هل لأن كلمة العقوبة أصبحت هي الكلمة المفتاح والمدخل الرئيس في مدرسة الأنبا شنودة والأنبا بيشوي؟

لا شك أن تلك الأسئلةٌ تجد إجابتها الشافية في انعدام الأبوة وتأليه السلطة والاستبداد النابع من عدم فهم صحيح وحقيقي، لا للعلاقة بين أقانيم الثالوث، ولا لتدبير الخلاص، بل الولاء لتعليم فاسد صار له مصطلح جديد: "البدلية العقابية"، وهو مصطلح لا تعرفه الأسفار المقدسة، ولا ليتورجية الكنيسة. وهنا لا يمكن الاحتجاج بعبارة القداس الغريغوري: "أنت الذي حولت لي العقوبة خلاصاً"، لأن الفهم الصحيح لهذه العبارة يتطلب أن توضع في سياقها الصحيح وترتيب الصلوات، فهي أولاً لا تعني الكلام على العقوبة بمعناها المستخدم عند الأنبا شنودة والأنبا بيشوي، والسائد في القوانين المدنية، بل هي تعني الحكم، والدليل على ذلك أن القطعة السابقة في القداس الغريغوري تنتهي بـ "أنا أختطفت لي قضية الموت، أو حكم الموت"، ولذلك تجيء القطعة التالية لتقول لنا إن الله في صلاحه قد تدخل ليصحح الحالة التي وضع فيها الإنسان نفسه، وهي حالة الموت، أو حكم الموت، فحوَّل الموت إلى فعل خلاص[١].

بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن مصالحة كلمة عقوبة مع الله كلي الصلاح؛ لأن كلمة العقوبة تعبِّر عن صورة لفظية للسادية، وهي تلذُّذ من يقوم بالعقاب بما يحدثه من ألم ووجع يضرب به عدوه، في حين أن الله لا يعرف العداوة؛ لأن "الله محبة" تنفي عن الله ظلمة العداوة، وهو نفسه –حسب القداس الغريغوري أيضاً– هو الذي حل عداوة البشر، لا عداوته هو لنا.

وبمراجعة العهدين القديم والجديد، تجد أن كلمة العقوبة لم ترد في أيهما، ولكن نقلاً عن اللغات الأوربية، وتحديداً الإنجليزية جاءت كلمة Punishment من القانون الروماني، أما الكلمة المستخدمة في العهدين، فهي كلمة تأديب، وهي كلمة لا أثر فيها لسادية الله، بل التهذيب: "تأديباً أدبني الرب وإلى الموت يسلمني" حسب قول المزمور، وهو الرسالة إلى العبرانيين يؤدب كأب لا كخصم (عب ١٢: ٤ – ١١)؛ لأنه لو تحول

---

(١) ولذلك تقول بقية الصلاة: كأبٍ حقيقي تعبت معي أنا الذي سقط. ربطتني بكل الأدوية المعطية الحياة (أو حسب الترجمة المعاصرة: المؤدية إلى الحياة)، والجميل: "كراعٍ صالح سعيت في طلب الضال" (كل هذا الجمال يتركه الساديون، ويتعشقون العقاب ولدد الخصومة)!!!

الله إلى خصم لنا لانعدم الرجاء في صلاحه ومحبته. ومن هنا بالذات يجب أن نفهم معنى أو بالحري معاني كلمة "غضب"؛ لأنها تعني الرفض بسبب انتهاك العهد الذي قُطِع بين الله والشعب، ومع هذا يأتي ميخا النبي ليقول لنا مخاطباً الله: "مَنْ هُوَ إِلَهٌ مِثْلُكَ غَافِرٌ الإِثْمَ وَصَافِحٌ عَنِ الذَّنْبِ لِبَقِيَّةِ مِيرَاثِهِ! لاَ يَحْفَظُ إِلَى الأَبَدِ غَضَبَهُ فَإِنَّهُ يُسَرُّ بِالرَّأْفَةِ. يَعُودُ يَرْحَمُنَا يَدُوسُ آثَامَنَا وَتُطْرَحُ فِي أَعْمَاقِ الْبَحْرِ جَمِيعُ خَطَايَاهُمْ" (ميخا ٧: ١٨ – ١٩).

وعندما نترك الكلمات عن الغفران ونسيان الخطايا، ونتمسك بالغضب وحده، يكشف هذا عن عوراتنا، وعن سوء الفهم لأن مكونات هذه الصورة هي: الخوف من اله الغاضب – الشعور بالذنب الذي يفسد مخيلتنا، ويجعلنا نظن أن الله مثلنا.

بالطبع سوف يعارضنا الساديون، ولكن فيما يعارضوننا، يكشفون لنا عن خبايا أنفسهم. فقد نسى المطران وتابعوه أنهم مسيحيون قبل كل شيء، ونسوا أن "من لا يحب لم يعرف الله"، حسب عبارة الرسول يوحنا الإنجيلي.

غفر الله لك، ولكل حراس أكاذيبك، فإن كنتم قد تركتم الحق، فإن العودة إلى روح الحق ليست متعذرة، والرب يسوع ينير بصائر كل من يريد الاستنارة.

دكتور

جورج حبيب بباوي